بالتزامن مع اليوم العالمي للأسرة

فرع الهيئة بمكة ينظم ملتقى «وبالوالدين إحسانًا»

أقام فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة ملتقى «وبالوالدين إحسانًا» في محافظة جدة، تحت رعاية أمير منطقة مكة المكرمة الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وبحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي للأسرة، والذي حددت له الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣م، يوم الخامس عشر من مايو من كل عام يومًا عالميًا للأسرة، حيث تم تسليط الضوء على قضية العقوق والحقوق والواجبات.

وأكد معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان أن خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، جعل همه (الإنسان)، ومن المسؤوليات التي وكلها إلى الكثير من المسؤولين حفظ الحقوق وبالأخص الوالدين، وأصدر العديد من الأنظمة والنصوص لمن يعق والديه.

وقال معاليه في كلمة ألقاها خلال الملتقى: «إن من أجل وأهم حقوق الإنسان هو حق الوالدين، ففضائلهما لاتعد ولا تحد، وحبهما لأبنائهما هو أصدق الحب وأخلصه، ويتضاءل أمام حب الوالدين وإخلاصهما وصدقهما في النصح والمودة وإرادة الخير أي محبة أخرى، ولذلك كان حقهما عظيمًا وواجبنا نحوهما كبيرًا، لقد أمر الله تعالى في آيات كثيرة ببر الوالدين والإحسان إليهما وشكرهما بالقول والفعل، وبين كيفة ذلك في آيتين جامعتين بليغتين فقال عز من قائل: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا. وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ (الإسراء/٢٣-٢٥).

فأمر بالإحسان إلى الوالدين، ليعم جميع أنواع الإحسان بالأقوال والأفعال، والبدن والمال، وتعتبر قضية العقوق وإهمال حق الوالدين إحدى القضايا الأسرية التي تسعى هيئة حقوق الإنسان للتوعية بخطرها وضررها البالغ على الأسرة والمجتمع، ومن هنا أتى هذا الملتقى من أجل بحثها ومعرفة أسبابها وآثارها والعمل على التصدي لها بكل الوسائل الممكنة حفاظًا على كيان الأسرة التي تمثل المجتمع الصغير.

وتابع معاليه: «هذه المشكلة مع الأسف ومن خلال الأرقام التي تصل إلى هيئة حقوق الإنسان أصبحت تتنامى بصورة مقلقة ومحزنة، ولعل الجهات القضائية وغيرها تشاركني في هذا القلق، ومن هنا يجب علينا طرح الحلول والعمل على تنفيذها من خلال أجهزة التعليم والإعلام، وقبل ذلك من خلال منابر المساجد وخطب الجمعة وغيرها من الوسائل الدعوية والتوعوية، وأتقدم لكم جميعا بالشكر والتقدير على حضوركم واهتمامكم، وأتمنى لكم التوفيق في مداولاتكم خلال هذا الملتقى، وسوف

تعمل الهيئة على الاستفادة من مخرجات هذا الملتقى وتحويلها بإذن الله إلى خطة عمل من أجل التوعية بخطر هذه القضية وأثرها على المجتمع والأسرة».

وأشار معالي الدكتور العيبان إلى: «إن حقوق الوالدين من الحقوق التي أثبتتها الأدلة من القرآن والسنة النبوية، وما يتبعه الأمر من الأجر الدنيوي والأخروي لمن يقوم بالإحسان إلى والديه والعقوبات الأليمة لمن يعق والديه».

وأضاف معاليه: «إن أعداد حالات العقوق قليلة جدًا على مستوى كل مناطق المملكة، منوهًا بأن الهدف من إقامة ورشة عمل وإطلاق اسم ورشة «وبالوالدين إحسانًا» لأجل أن نظهر بالكثير من التوصيات التي نخدم بها المجتمع بأكمله ونبرز دور التوعية للشباب والفتيات».

وتابع الدكتور العيبان: نتمنى أن يكون في كل مكاتب هيئة حقوق الإنسان في كل المناطق وجود «عمدة» لما يشكله دور عمد الأحياء في الإصلاح ومعرفة أحوال أهالي أحيائهم وحل للكثير من قضايا عقوق الوالدين.

وعدَّ الدكتور العيبان قضايا عقوق الوالدين من القضايا القليلة التي يجب أن نتصدى لها عبر الوقوف مع الوالدين، ومنع العقوق بهما في مختلف وسائل الإعلام، مشيرًا إلى أهمية حسن التعامل مع الأبناء ووجوب إعطائهم الحنان والدفء والوقت المستحق، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في البر بالوالدين في وقت كبرهم.

وأكد الدكتور العيبان أن هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان تعملان في المسار نفسه، مشيرًا إلى أن كلتيهما تقوم على استقبال حالات العقوق وتهتم بدور التوعية والتثقيف للمجتمع وللشباب.

وطالب ملتقى «وبالوالدين إحسانا» في ختام فعالياته بتفعيل دور الجهات المختصة في تثقيف المجتمع وتعريفه بقيمة بر الوالدين ومدى الآثار السلبية الناتجة عن عقوقها.

وشارك في الملتقى عدد من الجهات الحكومية التي ناقشت قضايا حقوق الوالدين على المجتمع، وتفعيل دور الجهات الحكومية والاجتماعية والثقافية في نشر التوعية بحقوق الوالدين كما أمرنا ديننا الحنيف ببر والدينا ورعايتهم وطاعتهم.

وشهد اليوم الثاني من فعاليات الملتقى الذي استمر يومين ورقة عمل لفضيلة الشيخ عبدالرحمن الحسيني رئيس المحكمة العامة بجدة، ابتدأ فيها كلمته بأهمية حقوق الوالدين على أبنائهم، وحث الأبناء على بر الوالدين كما أمرنا ديننا الحنيف بذلك، مؤكدًا أن قضايا العقوق قليلة في محاكمنا، مستعرضًا عددًا منها، وبين ماهية عقوباتها وطرق التعامل معها للحد منها.

من جانبه أوضح الشيخ عبدالله القرني رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام بجدة أهمية التوعية ونشر ثقافة بر الوالدين والتي حثنا عليها ديننا السمح، وتحدث عن دور الهيئة في التعامل مع حالات عقوق الوالدين وطرق معالجتها ودور الهيئة في التنسيق مع الجهات المعنية لحل قضايا عقوق الوالدين.

وقال الدكتور هاني الغامدي المحلل النفسي ومتخصص في قضايا الأسرة والمجتمع: «إن عقوق الوالدين ظاهرة جديدة على مجتمعنا، وقد بدأت بالظهور في مجتمعنا، وعلى المجتمع ككل بالتصدي لها وعمل البرامج التوعوية والثقافية التي تبين أهمية الإحسان إلى الوالدين والبر بهم كما أمرنا سبحانه وتعالى في كتابه الكريم»، مؤكدًا أن أسباب العقوق تعود في كثير من الحالات إلى سوء التعامل من الوالدين أو وجود مشاكل نفسية لدى الأبناء تعود سلبًا عليهم في التعامل مع آبائهم، وفي مثل هذا الحالات لابد من وجود برامج توعوية وتثقيفية مستمرة لتوعية الأبناء والوالدين بحقوق بعضهم على بعض.

د. العيبان: خادم الحرمين جعل همه الإنسان

الدكتور الغامدي: عقوق الوالدين ظاهرة جديدة على مجتمعنا

وشدد عبدالله آل طاوي مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة على أهمية نشر تفعيل دور الجهات المختصة في تثقيف المجتمع على أهمية حقوق بر الوالدين، والتي تعد من ركائز ديننا الإسلامي، وحث ديننا على البر بالوالدين والإحسان إليهم وأنهم أسباب في بلوغ الجنة، مستعرضًا دور الشؤون الاجتماعية في التعامل مع حالات عقوق الوالدين والتعاون بينها وبين الجهات الأخرى للحد من وجود هذه الظاهره.

وتحدث سعود الشيخي مدير فرع الثقافة والإعلام عن دور وزارة الثقافة والإعلام في عمل البرامج التوعوية والتثقيفية عن حقوق الوالدين ونشرها عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لتثقيف المجتمع والشباب ووعظ العاقين لآبائهم، وأن هناك تعاونًا مشتركًا في عمل ونشر هذه الحملات مع هيئة حقوق الانسان والشؤون الاجتماعية.

جهود المملكة في حماية الأسرة

لطالما كانت الأسرة محور اهتمام خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، فسخر لها كل سبل الدعم والحماية كونها نواة المجتمع، فجاءت توجيهاته، أيده الله، إلى حكومته بتوفير كل عوامل الاستقرار والرفاهية والأمان، فتم استصدار اللوائح والأنظمة التي تسهر عليها كافة أجهزة الدولة من أجل تفعيلها وضمان تحقيقها، كذلك التصديق على كافة المواثيق الدولية التي ترعى الأسرة والطفل.

الحماية من الإيذاء

وكان لصدور نظام الحماية من الإيذاء الذي وافق عليه مجلس الوزراء في ١٩ شوال ١٤٣٤هـ، دلالات واضحة على الاهتمام الكبير للقيادة الحكيمة من أجل حماية أفراد الأسرة من العنف وتوفير الأمن والأمان لهم.

وعرّف النظام (الإيذاء): «بأنه كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، بما له عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية».

ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته، أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته.

وشاركت في صياغة النظام ثماني جهات حكومية مثل «الداخلية»، و«التربية» و«الصحة» و«العدل»، و«هيئة حقوق الإنسان»، و«هيئة التحقيق» و«الأمان الأسري» و«الشؤون الاجتماعية».

وأعطى النظام للشؤون الاجتماعية إمكانية الاستعانة بالجهات الأمنية المتخصصة، إذا تبين أن التعامل مع حالة الإيذاء يستلزم التدخل العاجل أو الدخول إلى المكان الذي حدثت فيه واقعة الإيذاء.

وحدد النظام في حق المخالفين، أو من ينطبق عليهم ارتكاب فعل الإيذاء المنصوص عليه عقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ولا تزيد على ٥٠ ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع مضاعفة العقوبة في حال عاد إلى فعلته.

وأعفى النظام المبلّغ «حسن النية» من المسؤولية إذا تبين أن الحالة التي أبلغ عنها ليست حالة إيذاء، كما شدد على أنه لا يجوز الإفصاح عن هوية المبلّغ عن حالة إيذاء إلا برضاه.

وكشفت الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري عن تلقي الخط الساخن نحو ٨٠٠ مكالمة شهريًا عن حالات عنف أسري.

ويرى الباحثون في مجال العنف الأسري أن المملكة أظهرت تفاعلاً مبكرًا مع قضايا العنف ضد الأطفال، وهو ما شهد عليه توقيعها على الاتفاقيات الدولية؛ حيث تتدرج الحماية الموجهة للطفل في المملكة بدءًا من البرامج التوعوية، وصولًا إلى توفير مراكز للإيواء والرعاية الاجتماعية عبر وزارة الشؤون الاجتماعية.

ووصف المستشار القانوني وعضو برنامج الأمان الأسري الوطني أحمد المحيميد النظام بأنه «يمثل نقلة نوعية في القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المرأة والطفل والفئات الضعيفة».

أما الناشطة د.سهيلة حماد فطالبت بأقسام نسائية في مراكز الشرطة لدعم ذلك؛ مؤكدة أن «المعنَّفة حين تأتي إلى الشرطة يُطلب منها حضور ولي أمرها لاستلامها؛ حيث يكون هو من عنّفها غالبًا».

المعروف أن وزارة الشؤون الاجتماعية أنشأت مراكز الحماية الاجتماعية؛ لغرض تلقي البلاغات، وأتاحت الاتصال على الرقم المجاني (١٩١٩)، أو عن طريق الإبلاغ عن طريق موقع الإدارة العامة للحماية الاجتماعية على شبكة الإنترنت، كما تشارك مجموعة من الجهات الحكومية في تلقي البلاغات؛ منها إمارات المناطق والمستشفيات والمؤسسات التعليمية.

وأوضحت دلال العرجاني أخصائية قسم الحماية بمركز الإشراف الاجتماعي: «نتلقى البلاغات على الرقم الموحد (١٩١٩)، ونعمل على تحويلها للمختصات، وهن يقمن بدورهن بالاتصال بالمعنفة، أو من بلّغ بالأمر، ثم حضوره وكتابة إقرار خطي».

الأسرة في الإسلام

حرص ديننا الإسلامي الحنيف على تكوين المجتمع الإسلاميِّ القوي، لذلك عمل على تدعيم اللَّبِنة الأولى في البنيان الاجتماعي، وهي الأسرة، وعمِل على إسعادها وعلى تقويتها، فإذا كانت هذه الأسرة صُلْبةً مَتماسكة، فلاَ بد أن يكون المجتمعُ المتكوِّن منها صُلبًا متماسكًا أيضًا.

لذلك قد جاء بالمبادئ والقوانين التي تعمل على إحكام العَلاقات والروابط داخل الأسرة، وعلى تقويتهَا وحفظها من الضَّعف والانهيار، وأوجبَ على المجتمَع أن ينفِّذ هذه المبادئ والقوانين.

وفي مجال العَلاقة بين الزَّوجين حرص الإسلام على أن تكونَ هذه العلاقةُ أقوى ما تكونُ، ولهذا كان الزَّواج في الإسلام مؤسَّسةً اجتماعية دينية، يدخل فيها الرجل والمرأة قصدًا لتحقيق مصالح مشتركة بين الطَّرَفين.

وأهمُّ هذه المصالح بالنسبة للزَّوجين هي توفير وضع اجتماعي، يتمتع فيه الطَّرَفان بثمرات المودَّة والمحَبَّة، وإرضاء النَّزعات الطبيعية للإنسان بصورة كريمة مستقرَّة، كما يُرضيان الغريزة الوالديَّة التي تتطلَّع دائمًا إلى الأولاَد، وتدفع إلى العناية بهم، وتوفير أسباب النُّمو والازدهار لهم.

وبالنِّسبة للأولاد، فالأسرة - الزَّوج والزوجة - البيئةُ الطَّبيعية الضرورية لوجودهم وحصولِهم على أسباب النُّمو العقليِّ والجسمي والفكري والوعي الثقافيِّ، ولا شك أنَّ أوضاع الأسرة الإسلامية، قد أخذت الطابَع الأصيل الذي يجعلها خيرَ وسيلة لأغراض الأسرة ومهمتها في المجتمع.

وقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاته أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسكُمْ أَزْوَاجًا لتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلكَ لَآيَات لقَوْم يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم: ٢١)، وهذا الميثاقُ الذي ربطَ الله به بين الزوجين، أقيمَ على ركائزَ: من التعارف والمودَّة والرحمة والعِفَّة والكرامة والصِّيانة.

الحوار الأسري

يعد الحوار وسيلة من وسائل الاتصال الأسري الفعال، فمن الأهمية القصوى أن يتوفر حوار إيجابي بين أفراد الأسرة، فمن خلال الحوار الأسري تنمو المشاعر الإيجابية داخل الأسرة ويتحقق التواصل بين أفرادها، ويساعد على إشاعة روح المحبة والمودة بينهم، ويساهم الحوار الأسري في التقريب بين وجهات النظر، ويتعلم كل فرد في الأسرة أهمية احترام الرأي الآخر، حيث يعد الحوار الأسري أساسًا للعلاقات الأسرية الحميمة ويساعد على نشأة الأبناء نشأة سوية صالحة لما يخلق من روح التفاعل الاجتماعي مما ينتج من ذلك تعزيز الثقة في أفراد الأسرة مما يجعلهم أكثر قدرة على تحقيق طموحاتهم وآمالهم.

ومن الأسباب التي قد تؤدي إلى انعدام وافتقاد الحوار الأسري:

- انشغال كل من الأب والأم بأعمالهما ومهماتهما بعيدًا عن الأبناء والمنزل.
- انعدام الثقة بإمكانية وقدرة الحوار وتقليل شأن الحوار على إحداث النتائج المرغوبة.
- دخول الفضائيات التي احتلت الوقت الذي تقضيه الأسرة في الحديث.
- الجهل بأساليب الحوار الفعالة.
- دكتاتورية بعض الآباء التي تجعلهم يرفضون الحوار مع أبنائهم، اعتقادًا منهم أنهم أكثر خبرة من الأبناء، فلا يحق لهم مناقشة أمورهم.
- الترف المادي الزائد عن حده الطبيعي حيث تشكل الهواتف النقالة وأجهزة الكمبيوتر جزءًا من حياة الأبناء.
- اختلاف معطيات العصر من جيل إلى آخر، فجيل الآباء يختلف عن الأبناء تمامًا.
- وجود الخادمات في البيوت وإسناد المهام الرئيسية في شئون الأسرة إليهن.
- تعدد الزوجات وعدم العدالة بينهن مما يهمل أسرة على حساب أخرى فينعدم الحوار.

بان كي مون:
الأسر لحمة المجتمعات

تشكل الأُسر لُحمة المجتمعات، وتسهم العلاقات بين الأجيال في بسط نطاق هذا الإرث على مر الزمن، ويمثّل اليوم الدولي للأسر الذي نحييه هذا العام مناسبةً للاحتفال بالأواصر التي تجمع بين جميع أفراد تلك الكوكبة التي تشكل كيان الأسرة.

ويشكّل هذا اليوم أيضًا مناسبةً للتفكير في الكيفية التي يتأثر بها أولئك الأفراد بالاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية، وما الذي يمكننا القيام به لتعزيز الأسر استجابة لتلك الاتجاهات.

وتجبر البطالة العديد من الشباب التوّاقين غالبًا إلى الاستقلال على الاعتماد على ذويهم وقتًا أطول مما كانوا يتوقعونه.

ويؤدي عدم وجود رعاية جيدة وميسورة للأطفال إلى تعقيد الجهود التي يبذلها الآباء والأمهات في الأسر ذات العائلَين، للجمع بين عملَيهما وبين التزاماتهما المنزلية.

ولا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام لعدم كفاية المعاشات التقاعدية ورعاية المسنِّين بعد أن نجحنا في تحقيق هدفنا المتمثل في إطالة الأعمار.

وتضاعف هذه التحديات أهمية دعم الأسرة أكثر من أي وقت مضى، دعم الأسرة للشباب والشابات الباحثين عن عمل وهم يعيشون في كنف ذويهم، وللجدَّين اللذين يعتمدان على أولادهما في توفير المأوى والرعاية لهما، ولأفراد الأسر الموسَّعة الذين يتولَّون مسؤوليات رعاية الأطفال.

وفي جميع أنحاء العالم، يقوم أفراد الأسر بدورهم، وهم يستحقون الدعم من واضعي السياسات ومن صُنَّاع القرار، سواء في المؤسسات العامة أو الشركات الخاصة.

ويتزايد الاعتراف في جميع أنحاء العالم بحاجتنا إلى تعزيز السياسات التي تدعو إلى التضامن بين الأجيال ودعم البرامج والمبادرات المشترَكة بين الأجيال.

وتشير الدلائل إلى أن المعاشات التقاعدية الكافية ودعم مقدمي الرعاية لا تساعد المسنِّين فحسب، بل تساعد العائلات بأكملها أيضًا.

كما أن البرامج المشترَكة بين الأجيال التي تروِّج للعمل التطوعي في أوساط الشباب والشيوخ تفيد جميع الأجيال، ويساهم توفير فرص لأشخاص من جميع الأعمار للارتباط فيما بينهم في إحياء مجتمعات بأكملها.

وتعالج المبادرات المشترَكة بين الأجيال أيضا أولويات التنمية العالمية. وهي ترمي إلى مواجهة عدم المساواة والاستبعاد، وتشجِّع المواطنة الفعّالة، كما تحسِّن البنية التحتية العامة من خلال تنفيذ مشاريع مجتمعية.

وفي هذا اليوم الدولي للأسر، أدعو الحكومات، والمجتمع المدني، والأُسر، والأفراد إلى دعم المبادرات التي تجمع معًا أشخاصًا ينتمون إلى أجيال مختلفة من أجل بناء عالم أوفر صحة للجميع.